أمننة الشراكة الجزائرية- الأروبية ؟

الدكتور: عبد اللطيف باري
أستاذ محاضر " أ "

الدكتور: عكنوش نور الصباح
أستاذ محاضر " ب"

كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد خيضر - بسكرة

الملخص:

الهدف من هذه المقالة هو تكوين فكرة واضحة حول موضوع الشراكة الجزائرية – الأوروبية والطابع الأمني الذي طبعها على صعيد تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز الخيارات و البدائل ودعم سياسات معالجة تحديات الإرهاب العابر للحدود والهجرة غير الشرعية وشبكات غسل الأموال التي أصبحت تهديدا حقيقيا للاستقرار والتنمية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط كمفهوم جيو - إستراتيجي حساس يؤثر على جوهر العلاقات الجزائرية –الأوروبية من حيث أولوية الأمني على التنموي و على مسارات أخرى هامة للشراكة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهو ما نسعى لتحليل أبعاده وأثاره على المنطقة التي تعرف في هذا الإطار زخما كبيرا من حيث الأدبيات لكن ندرة في الآليات التي تسمع بتجسيد مختلف الأفكار و السياسات خاصة بالنسبة لبلد كالجزائر يراد له أن يلعب دور محددا في إطار لعبة أمم غير واضحة الحدود .

Résumé:

Cette étude entre dans le cadre d une approche qui vise a analyser et en même temps établir une idée nouvelle sur les réalités et les perspectives du partenariat entre l Algérie et l Europe dans le domaine sécuritaire qui occupe une place centrale et prioritaire dans le sphère méditerranéen vu les menaces terroristes et les défis géopolitiques et les enjeux énergétiques , qui font appel a plus de coopération globale et d engagement bilatérale vis-à-vis de l avenir de cette région clé et stratégique dans le 21 siècle .

الإطار العام للدراسة :

لقد تجسدت العديد من المشاريع بين ضفتي المتوسط بشكل متفاوت بين دوله وكياناته و فواعله المختلفة , وهو ما نلمسه على صعيد العلاقات الأوروبية –الجزائرية حيث أنها تأخرت مقارنة بالدول المغاربية الأخرى مما جعل المسار التفاوضي يتأثر بهذه الحقيقة وكأن الجزائر حالة خاصة من المنظور الأوروبي نظرا لطبيعة الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد في سنوات التسعينيات من القرن الماضي و التي ألقت بظلالها على الشراكة البينية بين الطرفين , فقد أخذت هذه الشراكة صبغة أمنية من باب تأمين أوروبا من الخطر الإرهابي القادم من الجنوب وتحديدا الجزائر و دعم استقرارها من جهة و البحث عن سبل مواجهة التحدي "الأصولي" من جهة ثانية , وذلك عبر برامج تعاون تستهدف أساسا هذا الجانب كأولوية ثم تأتي التنمية و الاستثمار وغيرها من العناصر التقنية .

مقدمة :

تعود العلاقات الأوروبية –الجزائرية إلى تاريخ ليس ببعيد و بالضبط للسبعينات من القرن الماضي أي في محتوى اتفاق تعاون وقعته الجزائر عام 1976 مع الإتحاد الأوروبي أي بعد 14 سنة من الاستقلال ؟.

إتقاق ذو طابع تجاري لترقية التبادلات بين الجزائر و السوق الأوروبية المشتركة وكان ذلك بالضبط بتاريخ 26 أفريل 1976 كأول إطار للشراكة وقد امتد تأثيره من 1976 حتى 1996 دون تحقيق نتائج ملموسة حيث تعاملت أوروبا مع الجزائر كدولة مصدرة للمحروقات أي أنها تختلف عن جيرانها بخصائص اقتصادية وسياسية , ومن هذا المنظور كانت هناك نظرة خاصة للجزائر جعلت مسار التبادل و التعاون يكون بشكل بطئ للغاية , ومع بداية مسار برشلونة كإطار جديد للتبادل الحر على المستوى الإنساني و العلمي و التقني لم تتغير الأمور بشكل أفضل .

لقد تضمن إعلان برشلونة أهمية التقارب بين الشعوب وكان واضحا من خلال مفردات الإعلان السعي نحو بناء فضاء تكاملي حقيقي يستوعب مختلف القيم و الثقافات والسياسات و الأسواق المتوسطية من خلال كتلة واحدة من القوى و الفواعل و المؤسسات بين شمال وجنوب البحر المتوسط لكن الواقع كان أكثر تعقيدا و لم يكن يقترح حقائق متجانسة بنيويا و سياسيا وحتى نفسيا لأن الموضوع يحتاج لتوفر عناصر الثقة المتبادلة و الاستعداد بين مختلف الأطراف.

ما كان واضحا أن محتوى إعلان برشلونة هو سياسي بالدرجة الأولى وعندما نقول سياسي نعني أمني بحت أكثر منه تقني أو مالي أو هيكلي وذلك من خلال دعم ومساندة قيام أنظمة تحترم معايير معينة في إطار الديمقراطية و حقوق الإنسان بما يحقق الاستقرار و الأمن لأوروبا أولا و هو الهاجس الأساسي قبل الطاقة و اليد العاملة والتأشيرة .

الإشكالية :

هذه الحقيقة مثلت تحدي حقيقي بالنسبة للجزائر التي كانت تعيش فترة سياسية و أمنية صعبة ألقت بظلال من الشك و الريبة لدى الشريك الأوربي الذي كان يبحث عن ضمانات ملموسة لكي يقبل بمبدأ الشراكة مع بلد متأزم وغير مستقر و لهذا كان الشأن الأمني وراء الأدبيات وداخل النيات في صلب العلاقات البينية الجزائرية –الأوروبية و لا يزال مادامت أوروبا تريد من الجزائر أن تلبي حاجيات محددة في دور"بوليسي" معين , خاصة في المرحلة الراهنة من تصاعد الخطر الإرهابي و تنوع أشكاله و مصادره و تغير بنيته و أدواته, **فإلى أي مدى سيحدد هذا المتغير الأمني مستقبل الشراكة الثنائية بين الجزائر و أوروبا ؟**

مستويات الدراسة :

أ/مفهوم الشراكة :

إذا إنطلقنا من تعريف الشراكة [1] نصل لكونها تنظيم رسمي يعمل على تشكيل السياسات وتنفيذها عبر إتحاد و إلتزام و إلتقاء عدة أطراف حول أجندة مشتركة ومن هنا نقول أن إنجاز الشراكة في الواقع يتضمن عنصرين هاميين :

-إلتزام التبادلية في تبادل المنافع و المصالح من سلع و منتوجات و بضائع و أفراد.

-إحترام الهوية في الحفاظ على القيم و المعايير و الخصوصيات لكل طرف .

إن أي شراكة تعتمد على قوى إجتماعية وسياسية و إقتصادية وتنظيمية و ثقافية للشركاء أي بمعنى آخر الشراكة تكون بين طرفين قويين حتى تحقق أهدافها عمليا وفي الحالة الأروبية – الجزائرية تحديدا لا تتوازن معادلة الشراكة بين طرفين أحدهم قوي و الآخر أقل قوة مما يفقد الشراكة مدلولها الإستراتيجي , وإلا كيف نفسر أن مستوى العلاقة بين الطرفين إنتقلت من مستوى التعاون في السبعينيات من القرن العشرين إلى مستوى الشراكة في التسعينات من نفس القرن أي في ظرف عشرين سنة كاملة وهي فترة طويلة جدا و مدة كافية لتحقيق تكامل حقيقي وفعال ' لكن في الواقع يتضح أنه تم إستهلاك المدة الزمنية المذكورة في مفاوضات شاقة و معقدة جدا حيث شملت الإقتصاد و السياسة و الأمن أو بالتحديد أولا الأمن ثم ثانيا السياسة فثالثا الإقتصاد و ذلك بحثا عن آليات لتفعيل النصوص الثنائية إن صح التعبير, رغم أن مصطلح الثنائية في حد ذاته مبهم في هذه الحالة ويحيلنا على أزمة في التحليل .

إننا نجد أنفسنا أمام إتحاد أروبي بعدد كبير من الدول من جهة مقابل دولة واحدة من جهة ثانية , وذلك بسبب المبدأ العام للشراكة بين طرف متعدد القوى في شمال المتوسط و طرف وحيد في

الضفة الجنوبية للبحر المتوسط نظرا لغياب العنصر التكاملي في الفضاء المغاربي وهو ما أثر سلبا على الجزائر ,ورغم محاولات الديبلوماسية الجزائرية إقناع الأروبيين بخصوصيات الواقع الجزائري تاريخيا و بنيويا لكن الحقيقة التي يمكن إستنتاجها هي عدم تلبية الجزائر لحاجيات أروبا في مجال السياسات العامة أو التحولات القانونية المرافقة لعمليات تحفيز الإستثمار و تنشيط التنوع الإنتاجي في السلع و الخدمات و تحقيق الرشادة في معايير التدبير, مما يجعل الطرف الأروبي يركز على المعطى الأمني ببعده العسكري و الطاقوي و البيئي في علاقاته مع الجزائروهو ما يجعل من المستبعد الوصول لشراكة "هيكلية" على صعيد تأهيل البنوك و تطوير آداء المؤسسات المالية وتفعيل الحكامة و تحديث البنى التحتية وتبادل البحوث العلمية و الخبرات وغيرها من مقومات الشراكة الحقيقية على غرار تجارب دولية أخرى ناجحة بشكل كبير.

إن الإتحاد الأروبي كطرف تنظر له المقاربات الواقعية في تحليل العلاقات الدولية كفاعل دولي يتحرك ببنى و مؤسسات قوية أي أنه تنظيم وبناء معقد يجب فهمه بنيته و سلوكه و طبيعته بشكل جيد في إدارة ذكية[2] لمختلف المسارات التي تشكل العلاقة معه و التي يربطها دوما بحقوق الإنسان, الهجرة الغير شرعية و الديموقراطية و غيرها من الأدبيات السياسية و الإعلامية لكن من باب المساومة و الضغط فأوروبا تتعامل من منظور الخطر القادم من جنوب المتوسط [3].

خطر بأشكال مختلفة يهدد قيم ومصالح الحضارة الغربية وعليه يجب التعامل بحذر مع هذا المسمى خطر والذي صوره الغرب لنفسه من منطلقات تاريخية ودينية وديموغرافية و أمنية تبرر مفهوم الآخر و بالتالي مفهوم الشراكة مع هذا الآخر الذي يحتاجه لتأمين وجوده و بقاؤه من تهديدات الإرهاب أكثر ما يحتاجه في مجال التنمية و البحث العلمي وتحويل التكنولوجيات الحديثة , وإلا كيف نفسر عدم نشوء منطقة تبادل حر بين الطرفين حتى الآن مثلما حدث في معاهدة نافطا في أمريكا الشمالية أو آسيان في الشرق الأدنى وذلك نتيجة تأثير المستوى الأمني على باقي المستويات , و سيزداد تأثير هذا المستوى إلى حد يصبح هو الأساس في أي تقدم على مستوى التعاون بين الجزائر و أوروبا بحكم تطور الظاهرة الإرهابية و توسعها , والتي أصبحت طرفا ثالثا في الشراكة الثنائية بالمعنى الجيو– إستراتيجي.

ب/مقاربة الأمن أولا:

إن الطرف الأروبي يدعم التكامل الأمني في سياسات دفاعية بعينها ولكن على حساب الأمن الحقيقي و الذي لا يتحقق بدون تنمية حيث نلاحظ خاصة بعد 09/11 تعاملا جديا مع الجزائر في المسائل ذات الصلة بمختلف الملفات الأمنية الطابع دون النظر بنفس الجدية للمسائل الإقتصادية و لهذا نسجل حسب قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و التجارة لعام 2011([4]), إنخفاضا ملموسا من 2.767 إلى 2.291 نقطة بالنسبة للإستثمارات الأروبية في الجزائر وخاصة الفرنسية منها, و

السبب ليس الأزمة الإقتصادية فقط بل تفضيل الإتحاد الأروبي لبيع منتوجاته في السوق الجزائرية بدل الإستثمار الفعلي داخلها رغم تطور الحالة الأمنية و جودة التشريعات و إستقرار المؤسسات وتحسن مناخ العمل بصفة عامة .

لقد تم تأجيل إنشاء منطقة تبادل حر حتى 2020 , بعدما كان مزمعا تفعيلها بين الطرفين في العام المقبل في مؤشر سلبي لحقيقة المعادلة التي تحكم العلاقات الأورو- جزائرية منذ أكثر من عشرية من الشراكة الأمنية بالدرجة الأولى .

نحن إذن أمام إشكالية أمننة محتوى شراكة متعددة المستويات بين طرفين يطغى الهاجس الأمني على باقي النوايا و الحسابات و يرتقي لدرجة الأولوية في أي مسعى لدعم التعاون بينهما .

لقد دخلت إتفافية الشراكة حيز التنفيذ في سنة 2005 عبر لجان فرعية مختلطة ويمثل مجلس الشراكة في هذا السياق هيئة سياسية مخولة لمراجعة وضعية التعاون الثنائي في إجتماعات سنوية على غرار إجتماع جويلية 2015 بالعاصمة البلجيكية , بروكسل والذي مثلت فيه الجانب الأوروبي الممثلة السامية للإتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية و سياسة الأمن , وذلك في إنعكاس لهيمنة البعد الأمني على اللقاء و على الشراكة عموما .

إن القضايا الأمنية أصبحت ذات أهمية قصوى لدى صناع القرار وعلب التفكير و النخب ومع تطور ظاهرة الإرهاب من المستوى الوطني إلى مستوى ما فوق –وطني , يزداد الاهتمام بالمعطى الأمني في مختلف الترتيبات و التسويات و المبادرات ذات الطابع الثنائي أو الثلاثي أو المتعدد الأطراف, خاصة مع دول الجنوب رغم ما يطرحه ذلك من إشكاليات و تحديات تمس سياسات الدفاع الوطني لمختلف الدول التي لا تنسجم بالضرورة مع المقاربات الغربية في هذا المجال الحساس و المرتبط بالسيادة الوطنية و هو ما لا تستوعبه بعض القوى الكبرى على غرار الإتحاد الأوروبي الذي يربط الأردن و إسرائيل من الشرق الأوسط مثلا ضمن الواقع الجيو –إستراتيجي للبحر المتوسط في منظور له دلالات وأبعاد سياسية قد تخدم أوروبا أكثر من أي طرف آخر ولو تحت مسمى مكافحة الإرهاب مادام هذا المفهوم في حد ذاته يطرح عدة علامات استفهام , ولهذا يجب أن تعرف كيف يفكر الإتحاد الأوروبي , وماذا يريد , وما المطلوب من دولة كالجزائر ؟.

ج/هندسة التعاون:

يجب أن نسجل هنا , أن العديد من الدوائر مازالت تطرح السؤال التالي : هل الجزائر بلد آمن ؟ , وكأن هناك حالة عدم يقين مزمنة من وضع أكبر جار لأروبا , ربما لكونه يقع في منطقة مضطربة و مثيرة للشكوك تحاصرها العديد من الأسئلة و المخاطر.

يجب هنا أيضا التأكيد على أن مفهوم الأمن عند الأروبيين يشمل مؤشرات حقوق الإنسان وحرية الإعلام و التنمية الإقتصادية , وهو ما يجعل الجزائر تحت المجهر من جهة لكنها في موقف قوة من جهة ثانية , حيث تقدم نفسها أمنيا (و هذا ما يهم أوروبا) كشريك قوي وقادر على ضمان إستقرار الضفة الشمالية للمتوسط وتأمين حاجياتها في الأمن و الطاقة رغم أن الجزائر بدورها تواجه تحديات أمنية معقدة لا تقل صعوبة عن التهديدات التي تواجه أوروبا على عدة أصعدة :

-الأزمة مع المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية .

-الوضع في ليبيا و مالي .

-توسع نشاط التنظيمات الإرهابية على غرار بوكو حرام و داعش و القاعدة إلى إفريقيا جنوب الصحراء .

-نشاط التهريب و تجارة المخدرات و الهجرة غير الشرعية في ما يسمى بالمنطقة الرمادية في الساحل الإفريقي من إيرتيريا حتى غينيا .

إن إعلان برشلونة 1995 في الجانب الأمني يقول بصريح العبارة, أن الموقعين على الإعلان سيعملون على تدعيم التعاون بين بعضهم بعض من أجل مكافحة الإرهاب تحديدا([5]).

الإرهاب هنا تم ذكره كلبنة واحدة ضمن بنود الشراكة السياسية و الأمنية في ضفتي المتوسط على أساس أن الإرهاب هو خطر محتمل مرتبط بتدفق الهجرة غير الشرعية نحو الشمال وبالتالي يقع على دول الجنوب عبء أكبر في مكافحة الظاهرة العابرة للحدود و مواجهة الإرهابيين الناشطين على أراضيها أو المهاجرين إلى أوروبا .

الحديث هنا لا يقف عند المستوى الإستراتيجي فقط بل على المستوى الديموغرافي كمصدر تحليل لمستقبل العلاقات بين دول المتوسط النامية من جهة و المتقدمة من جهة ثانية على أساس أن الأمن في الجنوب يعتبر مصلحة وطنية لدول الشمال , خاصة مع تطور الأحداث الإقليمية في المنطقة على هامش الربيع العربي و تعقيدات الصراع في الشرق الأوسط بشكل جعل السؤال المركزي يكون حول مدى توفر آلية متوسطية لإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب ؟.

المطلوب هو تنسيق أمني وعسكري لا يتوقف عند حد تبادل المعلومات بل يصل لحد العمليات المشتركة في الأرض أو المناورات الحربية الجماعية لتفعيل مواجهة التهديدات التي أصبحت خطر حقيقي على الشمال و الجنوب معا في البحر المتوسط والذي كان يعرف ببحيرة السلام , ولكن تضارب المصالح وعدم وضوح الرؤية بين اللاعبين الأساسيين في المنطقة يعرقل أي مبادرة جادة في هذا

الإتجاه على غرار السعي الفرنسي –المصري لإنشاء الإتحاد من أجل المتوسط في عهد الرئيس الفرنسي الأسبق ساركوزي ,و الذي لم يتجسد في الواقع لعوامل سياسية و أمنية مختلفة .

إن التقييمات الأمنية الأخيرة تشير إلى أن حوض المتوسط أصبح قوسا من الأزمات المستعصية بداية من الحروب العربية-الإسرائيلية ومرورا بالإرهاب الجديد و ليس إنتهاءا بأزمة الأكراد و ما يرتبط بها في الشرق الأوسط من تداعيات ,دون الحديث عن العنف السياسي المستند لإيديولوجيات علمانية لليسار أو اليمين , ومشاعر القومية و المطالب الإثنية وهو ما يفيد بإختصار أن البحر الأبيض المتوسط يعتبر بيئة حاضنة للتطرف و العنف ,ولهذا يطور الحلف الأطلسي حاليا علاقات شراكة أمنية مع دول المتوسط في إطار تحول إهتمام المنظمة لهذه المنطقة التي تؤثر في أمن العالم كله(6) .

لقد كان جوار منظمة حلف شمال الأطلسي مع دول البحر الأبيض المتوسط منذ 10 سنوات عبر التشاور السياسي و التعاون العملي مبادرة قوية للوصول نحو أمن و إستقرار أمثل للمنطقة من حيث :

-الحد من الإرهاب .

-التصدي للجريمة الدولية المنظمة وكل أشكال تبييض الأموال و التجارة بالبشر.

-مواجهة إنتشار الأسلحة النووية .

-التعامل مع البلدان العاجزة أو الفاشلة .

-محاربة الهجرة غير الشرعية .

وهي تحديات تستدعي ردود فعل مشتركة لكن تبقى الإشكالية في :

-تغلب الأفكار المسبقة .

-غياب الثقة و التفاهم.

-عدم وجود آليات لدعم السياسات في الميدان .

د /المستقبل:

ولهذا تبقى الجزائر تبحث عن موقع في هذه المعادلة الصعبة وذات المتغيرات الكثيرة وذلك بعيدا عن الصورة الأمنية التي تم تسويقها لها منذ الأزمة الأمنية في التسعينيات من القرن الماضي و التي جعلتها طرفا تحت الطلب في ما يتصل بمكافحة الإرهاب بالدرجة الأولى على حساب مصالح أخرى أكثر حيوية بالنسبة للجزائر و لأوروبا , وهذه الأخيرة تدعم التكامل الأمني أو العسكري في سياسات

دفاعية معينة تخدمها أولا على حساب برامج ومبادرات لتعزيز التنمية الشاملة وهو ما يعيق هيكليا تطوير الشراكة الحقيقية و التي تبقى مجرد وهم .

من هنا أمكن القول أننا أمام جدلية البعد الجزائري للأمن المتوسطي مقابل البعد المتوسطي للأمن الجزائري , فأوروبا ترى في الجزائر حاليا الحليف الإستراتيجي الأقوى في المنطقة و الأقدر على تلبية حاجياتها الأمنية المتزايدة بشكل مكثف خاصة في المرحلة الأخيرة وترى أن الجزائر ومستقبلها السياسي للحكم ([7]), يجب بالتالي أن يشكل موضع إهتمام أكبر , و بالمقابل الجزائر تنظر للمتوسط يوما بعد يوم بإهتمام أكبر أيضا لعوامل جيو إستراتيجية و حتى تاريخية تحتم عليها جعل هذه المنطقة دائرة من دوائرها الديبلوماسية كإفريقيا و العالم العربي و المغرب العربي خاصة مع تزايد حجم الضغوطات و التحديات التي تواجهها .

لقد ورد في ديباجة الدستور الجزائري , أن :" الجزائر عرفت في أمس اللحظات التاريخية التي مر بها البحر المتوسط كيف تجد في أبناءها منذ العصر النوميدي و الفتح الإسلامي حتى الحروب التحريرية من الإستعمار رواد للحرية و الوحدة و الرقي و بناة ديموقراطية مزدهرة طوال فترات المجد و السلم" ([8]), فهل تعرف الجزائر في هذه اللحظات التاريخية التي يعيشها البحر المتوسط كيف تجد في سياساتها وخياراتها رؤية صائبة للمستقبل بما يخدم مصالحها و يلبي حاجياتها في التنمية و السلم ؟

إننا أمام رهانات مصيرية تستدعي قراءة صحيحة للمنطقة بحساب:

- التأثير الأمريكي أيضا بالمعنى الأطلسي للعبة الأمم (الدور الأمريكي اللوجيستيكي في تونس) .

-الأخذ بعين الإعتبار الدور المغربي كذلك و الذي يعتبر عامل منافسة للجزائر إقليميا , بما يحظى به هذا الجار لدى الغرب من مكانة خاصة يجب الإنتباه لتأثيرها على المدى المتوسط والطويل .

-مراعاة حالة اللادولة في ليبيا وهي حالة مستعصية وشبه مزمنة (الدور الفرنسي الإستخباراتي و العسكري).

-الدور الروسي عبر قاعدة طرطوس على الساحل السوري المطل على البحر المتوسط أو المياه الدافئة بالمفهوم القيصري للسياسة الخارجية الروسية منذ العهد الإمبراطوري على سبيل المثال لا الحصر.

-عامل الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي وتأثيره المفصلي على سلامة المنطقة ومستقبل أمن الدول و الأجيال و الثروات و القيم و الثقافات .

إن العالم موجود في المتوسط بشكل أو بآخر, فبريطانيا تؤثر عبر مضيق جبل طارق رغم أنها ليست دولة متوسطية ,و البرتغال يعتبر في إطار مجموعة عمل (5+5) من دول المتوسط , وكذلك حال

موريطانيا التي تطل على المحيط الأطلسي لكنها تصبح بالمعنى السياسي دولة متوسطية عبر إتحاد المغرب العربي و أيضا مالي و النيجر عبر اللاجئين , و كذلك الصين اليوم عبر الإقتصاد و حركة البضائع و السلع و البشر.

هذا ما يفرض على الجزائر عقيدة أمنية جديدة بل وهوية جديدة على هذا المستوى الجيو – سياسي درءا لكل التهديدات و المخاطر التي تضغط عليها من هذه المنطقة تحديدا ليس لأن 1200 كلم من الساحل الجزائري أي الواجهة البحرية هي نافذة مفتوحة على البحر المتوسط فقط ولكن لأن هذا البحر نفسه مرشح في القرن الواحد و العشرين ,لأزمات أكبر بالمعنى البيئي و الإلكتروني و حتى حروب تناظرية عبرة للحدود من نوع جديد , على ضوء صراع القوى الكبرى للسيطرة على البحر المتوسط ب2.5 مليون كلم مربع , كمنطقة حساسة للنفوذ و الهيمنة و إعادة رسم خارطة العالم أكثر من البحر الأحمر رغم وجود قناة السويس و مضيق باب المندب أو البحر الأصفر رغم وقوعه بين كوريا الشمالية و الجنوبية أو البحر الأسود رغم وقوعه في قلب الصراع التاريخي في عمق أوروبا.

إن البحر الأبيض المتوسط أخطر هذه المسطحات المائية تعقيدا بل و تأثيرا في حقل العلاقات الدولية منذ أن سماه العرب القدامى ببحر الروم و إلى اليوم , ولهذا تعددت أطر العمل بين فواعله من خلال مفهوم غرب المتوسط (الذي تركز عليه الجزائر كثيرا لدعم سياسات الحوار و التعاون و السلم في المنطقة عبر آلية 5+5) و جنوب المتوسط و شرق المتوسط وشمال المتوسط وكلها مضامين جغرافية وسياسية تعبر عن أهمية البحر المتوسط على الصعيد الأمني بالنسبة لدوله و مجتمعاته من جهة , وصعوبة تحقيق ذلك بشكل حقيقي في الواقع من جهة ثانية مما يتطلب وقتا أكبر و إمكانيات أكثر قد لا تتوفر في المستقبل القريب و الجزائر يجب أن تعي ذلك جيدا و تحضر نفسها لكل الإحتمالات و التطورات التي سوف تقترحها المنطقة من داخل أو خارج المنطقة نفسها.

خاتمة :

إنطلاقا مما تقدم نصل لمجموعة من النتائج و التوصيات :

1-ضرورة السعي بالنسبة للجزائر, نحو تدعيم العمل المغاربي على الصعيد الأمني بالتركيز أساسا على التعاون مع المغرب الأقصى في هذا المجال خاصة , و أن الإحصائيات الأوروبية المصدر في الآونة الأخيرة تشير إلى وجود نسبة كبيرة من الشباب المغربي ضمن تعداد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام و المعروف إختصارا بداعش , وهو ما يستدعي تنسيقا معلوماتيا و تقنيا أكبر مع المملكة المغربية , وهو ما تستهدفه المصلحة الأوروبية أيضا.

2-وضع الطرف الأوروبي في صورة حاجيات ومتطلبات تكنولوجية وهيكلية , وليس أمنية فقط حتى لا يكون مضمون الشراكة بوليسي دون خلفية براغماتية في مجالات أخرى يحتاجها الطرفان

لمحاربة البطالة وتحسين التعليم وتطوير البنية التحتية في الريف ودعم الصحة والنقل والتكوين لدى الفئات الهشة و في المناطق المهمشة وبالتالي تحييد أسباب وعوامل إلتحاق الشباب بالإرهاب .

3-الإنتقال في مقاربة الشراكة من مستوى الحليف أو الزبون أو الطرف الآخر لمستوى الشريك كامل الحقوق في منظومة متكاملة أمنيا و إقتصاديا و ديبلوماسيا .

4-تدعيم الشراكة بالآليات الضرورية وليس بالأدبيات فقط من خلال تغيير نمط التفكير في المستقبل عبر إستهداف الرأسمال البشري للإستفادة من الخبرات و الإمكانيات في مجال إصلاح القضاء و تحقيق جودة التعليم و تفعيل الحكامة إذا كانت الغاية تأمين الضفة الجنوبية, و بدل النظر لها كمصدر للفشل يمكن النظر لها كمصدر للتنمية أيضا, و بالتالي توجيه الجهد الأمني المشترك نحو الوقاية من أخطار العنف و الجريمة و الإرهاب قبل وقوعها بدل المكافحة التي تستنزف طاقات و أموالا ووقتا أكبر.

5-تفعيل إدارة الأزمات من خلال التنبؤ لها و تحيين طرق ومناهج التكيف معها من خلال دعم صناعة القرار في هذا المجال و الوصول للبدائل الجيدة في إختيار الحلول الأمنية و الإقتصادية و الثقافية والمجتمعية للواقع المتوسطي الصعب و المعقد و الذي يكاد يتحول لبيئة طاردة للإصلاح و التنمية خاصة في السنوات الخمس الأخيرة .

6-العمل على إنشاء دائرة أو مصلحة أو حتى كتابة دولة للشؤون المتوسطية على مستوى وزارة الخارجية لتكون البلاد في صورة المتغيرات و الرهانات التي تعرفها المنطقة و التي تحتاج لمنطق جديد في استبصارها بشكل تنظيمي وتدبيري و ديبلوماسي جيد .

7-تغيير العقيدة الأمنية بحيث يصبح المتوسط بؤرة إهتمام و هدف إستراتيجي في التكوين العسكري بالنظر للمخاطر و التهديدات التي يشكلها على الأمن القومي الجزائري بعد أن تحول لمنطقة عبور و قد يصبح موطن مشاكل غير كلاسيكية بالمعنى الأمني تتطلب الرصد و الرد بجدية و بإحترافية أكبر

الهوامش :

1- الخبر, **فرنسا و الجزائر و الإتحاد الأوروبي**, عدد 7500 , 11 فيفري 2016 , ص3

2-hanspecter neuhold **; principles and implentation of crisis management** : in daniel ferid ed ; international crisis and crisis management , great britain , savoir house ; 1978, p6

3-قط سمير , أوروبا **, أمريكا رهان المغرب العربي , مزاحمة إقتصادية وإستراتيجية أم تكامل أمني ؟**, مجلة المفكر , عدد جانفي 2014 , جامعة بسكرة , الجزائر , ص 445.

4-أحمد منير نجار , **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية , واقع وتحديات** , عالم الفكر ,عدد 4 , أفريل –يونيو 2014, الكويت, ص 53.

5-أماني صلاح الدين سليمان **, هل تؤدي مكافحة الإرهاب لدعم التعاون الأمني الأورو متوسطي ؟** , مجلة السياسة الدولية , عدد 22 , مارس 2015 , القاهرة ,مصر , ص 58.

6- تقرير منظمة شمال الحلف الأطلسي (ناتو), التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط الموسع. p3-**www.nato.int/issues/ici/2001**

7-عبد النور بن عنتر**, البعد المتوسطي للأمن الجزائري, الجزائر , أوروبا و الحلف الأطلسي** , المكتبة العصرية للطباعة والنشر , طبعة 1 , 2005 , ص 105.

8-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية :' رقم 76 , 8 ديسمبر 1996معدل ب: القانون رقم 16-01 في 6 مارس 2016 , الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016, ص 1.